مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض، م ٧، ص ص ٨٩ ـ ١١٦ (٧٩ ـ ١٩٨٠).

استراتيجيات التنمية : عرض وتحليل مع ملاحظات على استراتيجية التنمية في المملكة العربية السعودية .

الدكتور فايز إبراهيم الحبيب

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الرياض ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

إن أسلوب الدفعة القوية يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر التنمية لضرورتها في معالجة الواقع الذي تعيش فيه كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر لتنقلها من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي . والمملكة العربية السعودية بالرغم من ارتفاع مستوى الدخل القومي الفردي بها فإنها تعتبر من الدول النامية التي تحتاج إلى هذه الدفعة القوية لكي تحقق مرحلة من النمو تؤهلها للانطلاق والتغلب على كثير من الصعوبات التي تقف في طريق التنمية بها .

ولكن نجاح هذه الدفعة القوية في تحقيق مرحلة النمو الذاتي يقتضي أن تنبني على أساس من استراتيجية ملائمة للإمكانيات المتاحة لكل دولة .

فهناك استراتيجية النمو المتوازن التي تنادي ببذل حد أدنى من الجهد الإنمائي تتحدد بدفعة قوية تتم عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وتوفير الاستثمارات اللازمه وتوزيعها على أكبر قاعدة ممكنة من القطاعات بحيث تتقدم مختلف القطاعات في توازن ويتحقق في نفس الوقت اتساع كبير وشامل في نطاق السوق .

وهناك استراتيجية النمو غير المتوازن التي تتفق مع استراتيجية النمو المتوازن في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية في برنامج استثماري كبير

ولكن يجب أن يتم ذلك عن طريق التركيز على قطاع رائد من قطاعات الاقتصاد القومي يستطيع أن يحض على الاستثمار في قطاعات أخرى.

وإن كانت هاتين الاستراتيجيتين واللتين تم عرضهما وتحليلهما في هذه المقاله، يختلفان من حيث الأسلوب والنمط الواجب اتباعه لتحقيق مرحلة النمو الذاتي. إلا أنهما في الواقع يلتقيان في نهاية الأمر في تحقيق التنمية الشاملة التي ترتكز على النمو المتوازن قطاعيا ومكانيا (أي على مستوى القطاعات وعلى كافة أجزاء الحيز الوطني) فأسلوب التنمية غير المتوازن الذي ينادي بالتركيز على قطاع رائد يعني أيضا القيام ببرامج استثمارية في قطاعات أخرى في نفس الفترة الزمنية بالقدر الذي يحافظ على التشابك الفني القطاعي ولمنع الاختناقات في مسيرة عملية التنمية، وتدريجيا تتسع قاعدة التنمية القطاعية وتتعدد القطاعات الرائدة حتى تصل الدولة في نهاية الأمر إلى القاعدة العريضة للتوازن، ويتحقق ذلك في إطار زمني يتحدد بناء على واقع كل دولة وإمكانياتها المتاحه بالإضافة إلى طاقة المجتمع الاستيعابية لعمليات التنمية الشاملة في إطارها التوازني.

وباستعراض استراتيجية التنمية التي رسمتها الخطة الثانية للتنمية في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف الخطة نجد أن المملكة قد اتخذت من أسلوب النمو المتوازن أساسا لتحقيق تلك الأهداف بدلا من أسلوب التركيز على قطاع واحد من القطاعات الرائدة (نمو غير متوازن). كما روعي أيضا ترابط القطاعات ببعضها البعض وتأثيرها على توسعة حجم السوق وهو الأساس الذي بني عليه مؤيدو استراتيجية النمو المتوازن حججهم في اتباع هذا الأسلوب.

بينما يعمل الدخل من البترول في المملكة العربية السعودية على تقليل كثير من الصعوبات التي تعاني منها الاقتصاديات النامية، إلا أن المملكة السعودية كغيرها من الدول النامية تعيش في ظروف تحتم عليها الركض طويلا في صراع مع التحديات العصرية لكي تحقق مرحلة من النمو تؤهلها للانطلاق والتغلب على كثير من الصعوبات التي تقف في طريق التنمية بها.

فكيف يمكن تحقيق ذلك؟ وهل هناك أسلوب أو استراتيجية معينة للتنمية يجب أن تتبعها الدول النامية بما فيها المملكة؟ وما هي هذه الاستراتيجية؟

للإجابة على هذه التساؤلات، يجد الباحث أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين في تحديد أسلوب أو استراتيجيه التنمية الواجب اتباعها. فمنهم من يرى أن تتبع الدول النامية أسلوب التنمية التدريجي، والذي مؤداه أن التركيز على تنمية قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني من شأنه أن يساعد على تنمية القطاعات الأخرى.

ويوضح مؤيدو هذه الاستراتيجيه بأن قلة الموارد المتاحة اللازمة للاستثمارات في معظم الدول النامية تحتم التركيز على قطاع من القطاعات الرائدة في المجتمع والتي ستعمل بدورها على جذب القطاعات الأخرى معها في طريق التنمية. فتنمية القطاع الزراعي في بلد ظروفه الزراعية مناسبة ولكنه يعاني من وجود بطالة مقنعة بين العاملين في هذا القطاع سوف يعمل على استغلال هذه العمالة مما يرفع من دخولهم ويزيد من طلبهم الفعال على السلع غير الزراعية (الصناعية) وهذا بدوره يشجع على نمو القطاع الصناعي. ومن ناحية أخرى، فإن تنمية القطاع الزراعي سوف يعمل على خلق صناعات الأغذية التي تعتمد على المنتجات الزراعية . . . . والمحصلة النهائية من جراء هذه العملية إذن هي تنمية القطاع الصناعي أيضاً.

وهذه الاستراتيجية هي ما تعرف باسم استراتيجية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth أما الفريق الآخر فيرى بأن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لقطاعات مختلفة من الاقتصاد القومي. وذلك لوجود ترابط وتشابك بين القطاعات بعضها وبعض، فكل قطاع يمثل إلى حد كبير سوقاً لناتج قطاع آخر. وإن القيام بالاستثمار في قطاع واحد على حدة يعرضه لضيق السوق وبالتالي يعجز القطاع عن بيع منتجاته وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الحافز لدى المستثمرين. ولكي يقل خطر ضيق السوق ولاستغلال الوفورات الخارجية الناتجة من القطاعات المختلفة والتي تتأثر بها تلك القطاعات نتيجة لتشابكها مع بعضها البعض، يجب توزيع جرعة كبيرة من الاستثمارات على نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية حتى يمكن إعطاء دفعة قوية Big Push للاقتصاد القومي يتغلب بواسطتها على كثير من عوائق التنمية. ومن ثم، تحدث تغييرات ضخمة تصبح معها عملية التنمية عملية تراكمية وتقوى ذاتها بذاتها Self - Generating Process. ويشبه مؤيدو هذه الاستراتيجية الاقتصاد القومي بالطائرة التي تود الإقلاع، فهي لا تستطيع الطيران قبل أن تقوم بتوفير السرعة الأساسية الأرضية والتي تعطيها دفعة قويه للطيران من على الأرض. وتعرف هذه الاستراتيجية باستراتيجية النمو المتوازن Balanced Growth.

في هذه المقالة سنتناول في الجزء الأول عرضاً وتحليلاً لوجهة نظر كل استراتيجيه على حدة وفي الجزء الثاني سنتحدث عن استراتيجية التنمية في المملكة العربية السعودية وأي اتجاه سلكته لتحقيق أهداف الخطة الثانية بالذات في ضوء هذه الاعتبارات النظرية. وفي الختام نقدم خلاصة الدراسة.

الجـزء الأول

استراتيجيـات التنميـة : عـرض وتحليـل

أولا : استراتيجية النمو المتوازن Strategy of Balanced Growth

من أهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن هما روزنستاين ـ رودان P.N Rosenstein - Rodan وراجنـر نيركس Ragner Nurkse وفيـما يلي سنعطي نبـذه مختصرة عن آراء كل منهما في هذا الموضوع .

١) نظرية روزنستاين ـ رودان (الدفعة القوية)

P.N. Rosenstein - Rodan and The «Big Push» Theory

يعتـبر روزنشتـاين ـ رودان من أوائـل الاقتصـاديين وربما أسبقهم إلى تحليل النظرية وتأصيلهـا في مقـالتـه المشهـورة التي كتبهـا في عام ١٩٤٣[١] ثم تبعها بالتحليل التفصيلي في مقالة أخرى نشرها في عام ١٩٥٧[٢].

وجـوهـر فكـرة رودان في الدفعة القوية تتلخص في أنه ينبغي بذل حد أدنى من الجهد الانـمائي حتى يستطيـع الاقتصـاد القـومي الانطـلاق إلى مرحلة النمو الذاتي . هذا الجهد الانمائي يتحدد بدفعة قوية تتم عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وتوفير الاستثمارات اللازمه التي تدفـع بالاقتصـاد القـومي من المستـوى المنخفض الـذي يعيش فيـه إلى المستوى الذي يسـاعـده على تحقيق مرحلة الانطـلاق ، وهـذا يعتبر في رأي رودان شرطاً ضرورياً ـ وإن لم يكن شرطاً كافياً للنجاح .

ولتأييـد وجهـة نظره ، يضع روزنشتاين ـ رودان اعتبارات هامه تعتمد أساساً على ما يسمى بالـوفـورات الخـارجيـة External Economies ومؤدى هذا المبدأ، الذي كان أول من قدمـه في الفكـر الاقتصـادي هو ألفـريـد مارشـال[٣] A . Marshall ، أن تشابك الصناعات

---

(١) **P.N. Rosenstein - Rodan,** «Industrialization of Eastern and Southern Europ,» *The Economic Journal,* 1943.

(٢) **P.N. Rosenstein - Rodan,** *Notes on the Theory of The «Big Push»* M.I.T. CIS, March, 1957.

(٣) **Alfred Marshall,** *Principles of Economics,* MaCmillan and Co., Ltd., Eighth Edition, Reprinted 1952.

بعضها ببعض وتداخلها يؤدي إلى ازدهارها وتقدمها، وبالتالي تقدم المجتمع نفسه. فمثلا مع توسع صناعة معينة (كصناعة السيارات مثلا) تزداد بالتالي متطلباتها من مواد تستخدمها في الإنتاج وتقوم بإنتاجه صناعات أخرى. وهذا ينتج عنه أن الصناعات الأخيرة تقوم بالتوسع في إنتاج هذه المواد التي تطلبها من صناعات غيرها، وهكذا يتمخض التوسع في الصناعة الأولى عن ردود فعل في الصناعات المرتبطه بها. نفس المنطق يمكن ملاحظته بالنسبة لقطاعات الاقتصاد المختلفة حيث أن نمو قطاع اقتصادي معين يتمخض عن ظهور وفورات خارجية في قطاعات أخرى نتيجة لوجود العلاقات المتشابكه والمتداخله بين القطاعات بعضها ببعض والحصيلة من وراء ذلك كله هي حدوث نمو كبير في الاقتصاد القومي ككل.

ويمكن تلخيص أهم الاعتبارات التي استند عليها رودان لتأييد فكرته عن الدفعة القوية كما يلي:

١ ـ **أهمية رأس المال الاجتماعي** والوفورات الخارجية الناجمه عنه يعتبر رأس المال الاجتماعي (كمشروعات النقل والمواصلات والإسكان والطاقة والمرافق العامة . . . . الخ) أهم دليل على الوفورات الخارجية وعدم قابليتها للتجزئة. وهذه المشاريع كما هو معروف تتطلب مقداراً كبيرا من الاستثمارات Lump - Sum of Capital بالإضافة إلى أنها لا بد وأن تسبق في إنشائها المشروعات الإنتاجية الأخرى، أي التي تقوم بالإنتاج مباشرة. وذلك لأن من مميزات مشروعات رأس المال الاجتماعي أنها تعمل على خلق خدمات تزود بها المشروعات الإنتاجية زيادة على خلق مجالات جديدة للاستثمار لم توجد من قبل.

فمثلا، توفير الطاقة الكهربائية والمياه وربط الأسواق بعضها ببعض بواسطة طرق معبدة، وتنمية وسائل النقل والمواصلات، واستحداث شبكة اتصالات سلكية ولا سلكية كل ذلك من شأنه أن يساعد على القيام بالمشروعات الإنتاجيه من زراعية وصناعية، كما يعمل على زيادة رقعة السوق، الذي يسمح بالإنتاج الكبير، ويؤدي إلى نجاح تطبيق مبدأ تقسيم العمل.

ومن الملاحظ أن هذه المشاريع يحجم عن القيام بها عادة القطاع الخاص نظراً لكبر حجم الاستثمار اللازم لها فضلا عن طول الفترة الزمنية لإنشائها وانخفاض العائد نسبياً فيها عن بعض المشروعات الأخرى. ولكنهم (أي المستثمرين) ينتظرون في نفس الوقت البدء في المشاريع الإنتاجية حتى قيام هذه المشاريع الأساسية. ومن هنا يأتي دور الحكومة التي يجب عليها أن تقدم رأس المال اللازم للاستثمار في هذه المشاريع، ولهذا نجدها تحتل مركزاً أساسياً في خطط التنمية بالبلاد النامية.

ب ـ تكامل الطلب: الفكرة الأساسية وراء تكامل الطلب هو أن قرارات الاستثمار المختلفة عادة ما تكون متداخلة ومعتمدة على بعضها البعض. ولكن، نظراً لأن الكثير من الدول النامية تواجه مشاكل تصريف منتجات مشروع أو صناعة معينة بسبب ضيق السوق في هذه الدول، فتظهر بالتالي أهمية الوفورات الخارجية التي تنتج عن إقامة عدد كبير من المشروعات الإنتاجية المتزامنة (أي التي تتمشى مع بعضها البعض في فترات زمنية متقاربة) بدلا من إقامة المشاريع بالتدرج. فكل مشروع استثماري أو كل قطاع يمثل إلى حد كبير سوقاً لناتج قطاع آخر، ومن ثم، فإن قيام مجموعة متكاملة من المشروعات سوف يعمل على توسيع نطاق السوق وعلى زيادة الاستثمار في الاقتصاد القومي ككل.

هذا وبالإضافة، فإن من أهم مشاكل التصنيع في البلاد النامية هي قلة العمالة المدربة. وإن أى برنامج تدريب متكامل سيكون فوق طاقة صناعة واحدة من حيث التكلفة ومن حيث احتمالات ترك العمالة للعمل بعد أن يتم تدريبهم. ولهذا، إذا تم القيام بعدة صناعات في فترات زمنية متقاربة فإنه يمكن التنسيق فيما بينها للقيام بمثل هذه البرامج التدريبية، ومن ثم تتحمل كل منها نصيبها في التكاليف.

وهكذا، فإنه بالنظر إلى هذه الاعتبارات التي أوردها روزنستاين ـ رودان تعتبر الدفعة القوية الموزعة على قاعدة كبيرة من النشاطات الاقتصادية في رأيه النمط الأساسي الذي يجب على الدول النامية أن تتبعه. وبجانب هذه الاعتبارات، قدم كل من هارفي ليبنشتاين Harvey Leibenstein (٤) وريتشارد نلسن Nelson . R .R (٥) اعتبارا آخر يؤيدان به استراتيجية الدفعة القوية، أوكما أطلق عليها ليبنشتاين الحد الأدنى الأساسي Critical Minimum Effort وذلك في إطار استراتيجية النمو المتوازن وهذا الاعتبار الإضافي هو الشَرَك السكاني.

جـ ـ الشَرَك السكاني والحد الأدنى الأساسي أو الدفعة القوية Population Trap and The Critical Minimum Effort or The Gig Push.

فكرة الشَرَك السكاني Population Trap التي يرجع أساسها لنظرية مالتس في السكان تتمثل في أن الدول النامية خاصة الكثيفة السكان وذات المعدل المرتفع للنمو السكاني تظل حبيسة داخل هذا الشرك عند مستوى منخفض من الدخل الفردي. لأن أي زيادة في الدخل القومي تمتصها الزيادة في عدد السكان، ولهذا

---

(٤) **H. Leibenstein,** *A Theory of Economic - Demographic Development* (Princeton: University Press, 1954) Ch, IV

(٥) **R.R. Nelson** «A Theory of The Low - Level of Equilibrium Trap, *American Economic Review,* Ded., 1956, PP. 894 - 908

فهذه الدول تحتاج إلى دفعة قوية في الاستثمار لكي تستطيع أن تحقق معدلات من النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو السكاني حتى ينمو الدخل الفردي ويصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة النمو الذاتي .

ولتوضيح فكرة الشرك السكاني وعلاقته بالدفعة القوية نستخدم الرسم البياني التالي الذي رسم على أساس بعض الافتراضات الهامة التي بنيت عليها النظرية(٦) . هذه الافتراضات يمكن تلخيصها كما يلي :

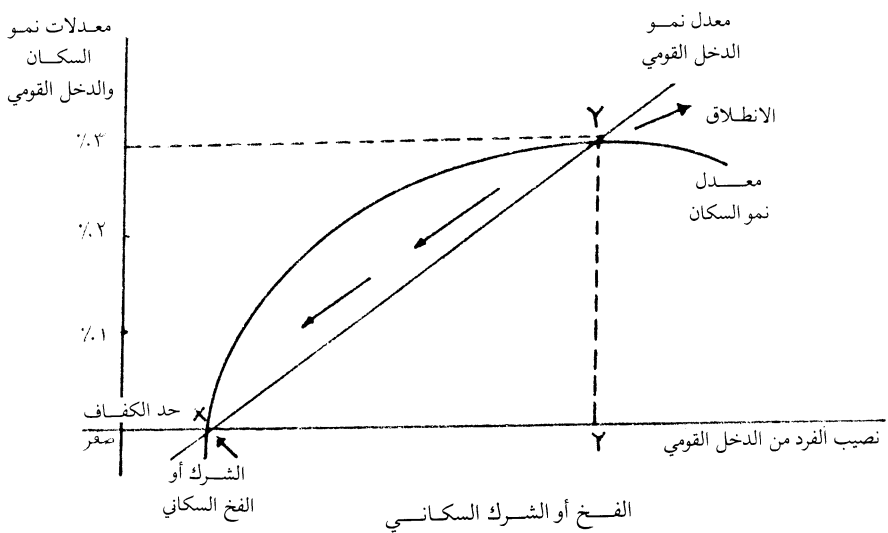

١) هناك علاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل النمو السكاني .
٢) هناك علاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل نمو الدخل القومي .

وبالتالي فالمحرك الأساسي للنظرية ككل هو نصيب الفرد من الدخل القومي وتأثيره على كل من السكان والدخل القومي وذلك تبعا للحالات التالية :

أ ـ عندما يكون نصيب الفرد من الدخل القومي منخفضاً عند حد الكفاف (النقطة × في الرسم) سيتمخض عن ذلك سوء مستوى التغذية ومن ثم سوء الحالة الصحية مما يؤدي إلى زيادة عدد الوفيات والنتيجة تكون نقصا في عدد السكان . وفي نفس الوقت، يعمل هذا المستوى من الدخل على انخفاض مستوى الادخار ومن ثم انخفاض مستوى الاستثمار والذي يعمل بدوره على انخفاض مستوى الدخل القومي .

فعند النقطة × في الرسم يتقاطع منحنى السكان مع منحنى الدخل عند مستوى

---

(٦) **R.R. Nelson,** *Ibid.*

يكون عنده معدل النمو السكان ومعدل نمو الدخل يساوى صفر، ونصيب الفرد من الدخل القومي يكون عند حد الكفاف.

ب ـ مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي بحيث تتحرك × إلى جهة اليمين، تتحسن الأحوال الصحية وينخفض بالتالي عدد الوفيات ومع بقاء معدل المواليد على ما هو عليه (مرتفعا) سيتمخض عن ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني حتى يصل إلى الحد الأقصى للنمو والذي افترضته النظرية حول معدل سنوى قدره حوالي ٣٪.

كذلك بالنسبة للعلاقة بين هذا المستوى من الدخل الفردي ومستوى الدخل القومي، سيرتفع معدل الادخار ثم الاستثمار مما يتمخض عنه ارتفاع معدل نمو الدخل القومي. ولكن المشكلة في هذه الحالة أن معدل الزيادة في عدد السكان أكبر من معدل زيادة الدخل القومي مما سيؤدي إلى امتصاص الزيادة التي حدثت في الدخل القومي، ومن ثم نرجع مرة أخرى إلى النقطة × أى إلى مستوى التوازن عند مستوى منخفض من الدخل الفردى. وهي نقطة الشرك السكاني Population Trap.

ويشير نلسن إلى أنه توجد في الدول النامية عوامل مشجعة لبقائها حبيسة هذا الشرك السكاني منها:

١) وجود علاقة كبيرة بين مستوى الدخل الفردي ومعدل النمو السكاني (بالطريقة التي أوضحناها في أ، ب).
٢) انخفاض الميل لدى الأفراد لتوجيه الزيادة في دخولهم الفردية لزيادة معدل الاستثمار.
٣) ندرة الأرض الزراعية غير المستخدمة.
٤) عدم كفاءة وسائل الإنتاج المستخدمة.

وكما هو واضح، يمكن أن نلاحظ أن معظم هذه العوامل متوفرة في كثير من الدول النامية(٧).

الآن كيف نخرج من هذا الشرك؟ الجواب بالطبع هو أن يرتفع معدل نمو الدخل القومي بنسبة أكبر من معدل النمو السكاني. بمعنى أن تعمل الدول النامية على أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من ٣٪ سنويا. ولكن كيف يحدث ذلك. هنا تأتي فكرة الحد الأدنى الأساسي أو الدفعة القوية وهي أن على الدول النامية بذل مجهودات كبيرة من أجل العمل على رفع معدلات الادخار المحلي وتوجيهه للاستثمار في رأس المال الاجتماعي وكذلك

---

(٧) **B. Higgins,** *Economic Development,* New York: W.W. Norton and Co. Inc., 1959, P. 331

الاستثمار الإنتاجي . كما يجب عليها تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج المحلي وزيادة الدخل القومي . بعبارة أخرى، يجب على الدول النامية أن تدفع بمعدل النمو في الدخل القومي دفعة قوية حتى يصل إلى Y في الرسم أعلاه وهي نقطة الانطلاق . حيث أنه عندما تصل الدول النامية عند هذه النقطة ومع محاولتها المحافظة على هذه الدفعة في معدل نمو الدخل لن يكون هناك رجوع إلى نقطة الشرك السكاني × بل ستستمر هذه الدول في نموها إلى ما بعد Y أي إلى يمين Y وتحقق بالتالي ارتفاعاً كبيراً في نصيب الفرد من الدخل القومي(٨) .

وأسباب عدم الرجوع إلى الشرك السكاني هي أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي سيساعد على تغيير في بعض العادات والتقاليد بالمجتمع وبنشر التعليم يرتفع مستوى الوعي لدى الأفراد مما يتمخض عنه تبني سياسة تقليل عدد أفراد الأسرة، فيقل عدد المواليد وينخفض بالتالي معدل النمو السكاني . وفي نفس الوقت مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعاً مستمراً سيرتفع بالتالي معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ومن ثم يرتفع معدل نمو الدخل القومي . أما بالنسبة لتصوير هذه النتيجة على المنحنى ، فسننتقل إلى مرحلة جديدة بحيث يرتفع فيها منحنى الدخل القومي إلى أعلى إلى جهة اليسار، ومنحنى السكان سينخفض إلى أسفل إلى جهة اليمين . وبهذا يتم الهروب من الشرك السكاني وتحقق الدولة النامية مرحلة النمو الذاتي .

وما يمكن قوله بالنسبة لهذه النظرية ـ الشرك السكاني ـ هو ولو أنه لاتوجد دولة نامية في الوقت الحاضر تعيش في داخل هذا الشرك بالوضع الذي توضحه هذه النظرية، إلا أنها بالفعل تبرز الأهمية الكبيرة لمعالجة الوضع السائد في كثير من الدول النامية والتى تعاني من زيادة مضطرده في عدد سكانها بالمقارنة بمواردها الاقتصادية الأخرى .

٢) راجنر نيركس والنمو المتوازن (٩) R . Nurkse and the Balanced Growth

تعتبر نظرية نيركس في النمو المتوازن امتداداً لنظرية الدفعة القوية والجهد الأدنى الأساسي اللازم للخروج من الشرك السكاني كما سبق أن أوضحنا . وينظر نيركس إلى

---

(٨) بدراسة حالة اليابان وجد نلسن أنها قد هربت من الشرك السكاني بين عام ١٨٦٧ ، ١٨٩٠ ولكن ليس عن طريق زيادة حجم الاستثمارات بل عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية نتيجة لتحسين نوعية بذور الأرز والأسمدة المستخدمة وطرق الرى وزيادة الدورة الزراعية على الأرض . وبعد عام ١٩٠٠ زاد معدل نمو رأس المال عن معدل نمو السكان . انظر

R.R. Nelson «Growth Models and the Escape from the Low - Level Equilibrium Trap: The Case of Japan,» *Economic Development and Cultural Change,* April 1960, pp. 378 - 388. C.P. Kindleberger, *Economic Development,* New York, McGraw - Hill Book Co., 2*nd.* ed. 1965) Ch. 1.

(٩) **Ragnar Nurkse,** *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries,* Oxford 1953.

الاقتصاد القومي على أنه وحدة واحدة تتألف من أجزاء عديدة ولكنها مترابطة فيما بينها . وعلى ذلك ، يجب أن يشمل برنامج الاستثمار جبهة واسعة من الاقتصاد القومي وأن يكون هناك انسجام وتنسيق في نمط الإنتاج حتى تتقدم مختلف الأجزاء معاً في توازن ويتحقق في نفس الوقت اتساع كبير وشامل في نطاق السوق .

ويتضح من هذا الأسلوب في التنمية أن قطاع الزراعة لا يعتبر منافساً للقطاعات غير الزراعية ولا يجب أن يكون ، بل تعتبر جميعها بما فيها القطاع الزراعي مكملة لبعضها البعض . فمعدل التنمية في القطاعات غير الزراعية يعتمد إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي ، ولهذا لا بد وأن يتم نمو متوازن في كل القطاعات . وما ينطبق على القطاعات ينطبق أيضاً على المناطق المختلفة داخل الدولة ، وهي ما تعرف بالتنمية الإقليمية حيث يجب أن يتم نمو متوازن على مستوى المناطق أيضاً .

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية . وذلك لأن الدولة النامية في حاجة إلى معدات ومواد ضرورية لعملية التنمية التي تستوردها من الخارج وكلما ازداد الإنتاج والعمالة كلما ارتفع الطلب على هذه الواردات . كما وأن الصادرات لها دور رئيسي في تمويل التنمية عن طريق تمويلها للواردات اللازمة ولهذا لا يجب أن توسع الدول النامية تجارتها الداخلية على حساب تجارتها الخارجية بل يجب أن يكون هناك نمو متوازن بين هذين القطاعين . ولكن يجب أن يفهم أنه بالنظر للعقبات التي تقف في طريق التجارة الدولية فضلاً عن اتجاه طويل المدى لمعدل التبادل التجاري للتحرك في غير صالح الدول النامية، لا يمكن والحال كذلك أن تعتبر التجارة الدولية المنفذ لهذه الدول للخروج من ضيق نطاق السوق. بمعنى أن التجارة الدولية بمشاكلها المعروفة لا يمكن الاعتماد عليها لتوسيع نطاق السوق أمام الدول النامية، أو الاستعاضة عن الدفعة القوية بالاعتماد على التجارة الخارجية (١٠).

بعد هذا العرض السريع لاستراتيجية النمو المتوازن ننتقل إلى استراتيجية النمو غير المتوازن والتي تعتبر في الأساس نقداً للاستراتيجية الأولى . ويعتبر البرت هيرشمان Albert Hirchman وهانز سنجر «Hans Singer» من أهم الاقتصاديين الذين انتقدوا نظرية النمو المتوازن وخرجوا لنا بنظرية النمو غير المتوازن.

ثانيا ـ استراتيجية النمو غير المتوازن (١١) **Strategy of Unbalanced Growth**

يتفق هيرشمان مع نيركس وروزنستاين ـ رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة

(١٠) **B. Higgings,** *Economic Development,* Op. cit. p. 388 and Ch. 15

(١١) **Albert Hirchman,** *The Strategy of Economic Development,* New Haven 1958. **H.W. Singer,** *International Development Growth and Change,* New York: McGraw - Hill Book Co. 1964.

قوية في برنامج استثماري كبير . ولكنه يقول بأن مقدرة الدول النامية على الاستثمار تعتمد على مقدار الاستثمارات التي هي موجودة أصلاً والتي قامت بها الدول النامية من قبل . كما أنها تعتمد على تجارب الدول النامية في هذا المجال وعلى حجم القطاع الحديث في الاقتصاد القومي . فكلما كان للدولة النامية تجارب كبيرة وناجحة في عملية الاستثمار كلما استطاعت أن تقوم ببرامج استثمارية أخرى . كذلك يتفق هيرشمان مع نيركس في تكامل برامج الاستثمار مع بعضها البعض فضلاً عن أن هذا التكامل مهم جداً للدول النامية عن الدول المتقدمة .

إذن ، أين هو وجه الاختلاف بين النظريتين؟ يقول هيرشمان أن الدول النامية بطبيعتها وللعوائق السائدة فيها لا تستطيع أن تُنَفِّذ وتدير برنامجاً استثمارياً شاملاً يغطي معظم قطاعات الاقتصاد القومي . ولهذا يجب عليها أن تقوم باتخاذ دفعة قوية في بعض الصناعات أو القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد القومي . ويضرب مثلا بذلك الولايات المتحدة فيقول إننا لو قارنا اقتصاد االولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ مع الوضع في ١٨٥٠ نجد أن هناك أشياء كثيرة حدثت . ولكن لا يمكن القول أن كل شيء نما بمعدل واحد خلال هذا القرن . بل إن عملية التنمية خلال هذا القرن تمت على أساس تنمية قطاعات رائدة في الاقتصاد القومي والتي بدورها ساعدت القطاعات التابعة على النمو، فمن صناعة إلى أخرى ومن منشأة إلى أخرى (١٢) .

ويضيف سنجر(١٣) أن الدول النامية تفتقر للموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموى شامل يغطي قطاعات الاقتصاد القومي في زمن متقارب على حسب استراتيجية النمو المتوازن .

والافتراض الضمني لاستراتيجية النمو المتوازن بأن هناك مرونة عالية في عرض عوامل الإنتاج هو افتراض غير واقعي بالنسبة للدول النامية . فلو أخذنا في الاعتبار ما يتطلبه أي برنامج تنموي شامل يغطي قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة من العمالة المدربة (من مديرين ، فنيين ، عمال مهرة . . إلخ) بالإضافة إلى توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات في الهياكل الأساسية (رأس المال الاجتماعي) وفي القطاعات الإنتاجية وضح على الفور ما تقتضيه وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ من موارد طائلة لا قبل للدول النامية بها .

---

(١٢) **Hirchman,** *Op. Cit,* pp. 62 - 63

(١٣) **Hans Singer,** «The concept of Balanced Growth and Development Theory and Facts», University of Texas Congerence of *Economic Development,* April, 1958, pp. 4,6., From B. Higgins, *Economic Development,* Op. Cit., P. 398, fn.II.

ويحاول نيركس أن يجابه هذا النقد ولكنه لا يوفق في ذلك. حيث أنه يؤكد أن نظريته تفترض توافر الموارد بدرجة كافية، أما تدبير هذه الموارد فلا شأن له بها. فبالنسبة لرأس المال نجد أن نيركس تعرض فقط لجانب الطلب منه ولم يتعرض لجانب العرض مفترضاً أن تدبير رأس المال أمر لا يمس النظرية بشيء(١٤). وهذا بالطبع يعتبر مخالفاً لما تجابه الدول النامية من عقبات تتعلق أساساً بتكوين رأس المال. ويجب أن يفهم بأن المشكلة لا تتعلق برأس المال المادي فقط ولكن تتعلق أيضا برأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي اللذين يمثلان عقبة كبيرة بالنسبة لكثير من الدول النامية حتى الغنية منها.

ويوضح منتقدي استراتيجية النمو المتوازن أيضاً أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم المشروعات عن الحجم الأمثل بحيث يضر بناحية الكفاءة الإنتاجية. ولكن إذا أمكن التركيز على تنمية صناعة واحدة في فترة معينة تليها بعد ذلك صناعة أخرى وهكذا على حسب استراتيجية النموغير المتوازن، يمكن الاستفادة من الموارد، الاقتصادية النادرة وخاصة رأس المال والعمالة المدربة، وكذلك جني فوائد الإنتاج الكبير الذي يمكن تطبيقه في هذه الحالة(١٥).

إلا أن نيركس يرد على ذلك بأنه لا يعني بأن يكون هذا هو الوضع، ولكنه يجب أن يتم توزيع الاستثمارات على المشاريع بحيث لا تقل هذه المشاريع عن الحجم الأمثل لها والذي لا يضر بكفاءتها الإنتاجية.

ويضيف هيرشمان نقداً آخر يتعلق بضيق السوق، فيقول بأنه لا يجد مبرراً للقيام بالاستثمارات على قطاعات متعددة على أساس النمو المتوازن لتوسيع نطاق السوق لأن التنمية لا تحدث بخلق أسواق جديدة ولكن بتنمية الأسواق الموجودة فعلا أو استبدال الواردات بمنتجات محلية. ففي كل مجتمع هناك سوق كافية للحاجات الضرورية كالصابون والورق على سبيل المثال. ورجل الأعمال الناجح والكفء هو الذي لا ينتظر خلق أسواق جديدة حتى يبدأ في الاستثمار. ولكن بقيامه بإنتاج السلع التي يرى أن المجتمع في حاجة إليها وبتحسين نوعية الإنتاج واتباع أساليب حديثة في التغليف والتعليب وتحسين طرق التوزيع يمكنه الاستحواذ على جزء كبير من السوق الموجودة فعلا. وانطلاقا من هذا المنطق، إذن، يمكن القول بأنه إذا كان النمو المتوازن يؤكد على ضيق السوق كعقبة أمام النمو فإن هيرشمان في النموغير المتوازن يرى بأن اتخاذ قرارات الاستثمار هو العقبة وليس

---

(١٤) **Ranger Nurkse,** *Op. Cit,* pp. 30 - 31

(١٥) **Tibor Scitovsky,** «Growth Balanced or Unbalanced?» in Moses Abramovitz et al. (eds), *The Allocation of Economic Resources,* Stanford, 1959.

ضيق السوق(١٦). وأن هذه القرارات ستركز على نشاطات مختارة ورائدة في الاقتصاد القومي ومن شأنها مساعدة النشاطات الأخرى على النمو، وبالتالي ينطلق المجتمع نحو مرحلة النمو الذاتي.

وختاماً لهذا الجزء يمكن القول بأن كلتا الاستراتيجيتين تختلفان من حيث الوسيلة لتنمية الدول النامية، ولكنهما يلتقيان في النهاية عندما تصل الدول النامية إلى مرحلة النمو الذاتي، فاستراتيجية النمو المتوازن ترى أن توزيع الاستثمارات على أكبر قاعدة ممكنة من القطاعات سوف يساعد على توسيع نطاق السوق الذي يعتبر أكبر عقبة تقف أمام الحافز على الاستثمار. أما استراتيجية النمو غير المتوازن فتتفق معها في أن الدول النامية تحتاج لدفعة قوية ولكن يجب أن لا توزع هذه الدفعة على قطاعات مختلفة من الاقتصاد القومي لأن ذلك يفترض توفر عوامل الإنتاج بمرونة عالية. ولهذا فهم يؤيدون التركيز على قطاع أو صناعة معينة تكون رائدة تستطيع أن تحض على الاستثمار في صناعة أخرى أو قطاع آخر. فمثلا، قيام صناعة الحديد والصلب تحض على قيام صناعة استخراج الحديد الخام، وهذا ما يقصد به الدفع إلى الخلف Backward linkage effects وهو أن صناعة معينة تقام فتحض على قيام صناعة سابقة لها. كما وأن هناك الدفع إلى الامام Forward linkage effects ويقصد منه أن قيام صناعة معينة تحض على قيام صناعة أخرى تليها في مراحل الإنتاج. مثال ذلك، قيام صناعة استخراج البترول تحض على قيام صناعة تكريره وصناعات البتروكيماويات. ولهذا، فإن مؤيدي استراتيجية النمو غير المتوازن ينادون بأن تحديد أولوية الاستثمار في أي مشروع يجب أن تبنى على أساس مدى فاعلية هذا المشروع في الدفع إلى الخلف أو إلى الأمام.

ويعاب على الاستراتيجيتين (النمو المتوازن والنمو غير المتوازن) أنهما لم تحددا دور التخطيط في عملية التنمية. فمثلا، النمو المتوازن يفترض القيام باستثمارات ضخمة في قطاعات مختلفة. ولكن، ألا تحتاج هذه الاستثمارات إلى تنسيق فيما بينها حتى لا يحدث تضارب بين القرارات أو اختناقات مما يعيق سير عملية التنمية. يجيب نيركس بقوله بأن النمو المتوازن يتناسب مع الاقتصاد الحر القائم على المنشآت الخاصة Private enterprise Economy التي تحركها عوامل السوق. وأن الاختيار بين الاستثمار في القطاع العام أو الخاص أو فرض رقابة مباشرة أو تركها لعوامل السوق كل هذه أمور إداريه بحته تعتمد على طريقة أو أسلوب تسيير عملية التنمية. ولكن هذا الرد ليس مقنعاً حيث أن توزيع الاستثمارات على أكبر قاعدة ممكنة من القطاعات تحتاج إلى تخطيط وتنسيق في القرارات لتفادي أي تضارب أو

---

(١٦) **Paul Streeten,** «Balanced Versus Unbalanced Growth» *The Economic Weekly,* April 20, 1963, pp. 669 - 710.

اختناقات. وينطبق هذا القصور كذلك على استراتيجية النمو غير المتوازن، إذ يقول هيرشمان بأن الأمر متروك لقرارات رجال الأعمال ودور الدولة هو التشجيع وتصحيح عدم التوازن الذي يحدث. ولكن كما هو في حالة النمو المتوازن تحتاج قرارات الاستثمار في قطاعات مختارة إلى تخطيط وسياسة مدبرة ومقصودة لاختيار تلك القطاعات الرائدة التي سيتم فيها الاستثمار بحيث يعطي الدفعة القوية لتحقيق انطلاق الاقتصاد القومي.

ومن الواضح إذن أن كلتا الاستراتيجيتين تحتاجان إلى تخطيط وتنسيق في قرارات الاستثمار ويعتمد دور الدولة ودرجة تدخلها في تحقيق هذا التخطيط والتنسيق بالطبع على طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

وأخيرا، فإنه يمكن التوفيق بين استراتيجية الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن مع استراتيجية النمو غير المتوازن وذلك عن طريق توجيه الاستثمارات الكبيرة إلى قطاعات مختارة ورائدة في الاقتصاد القومي بحيث يتم في نفس الفترة الزمنية القيام باستثمارات أخرى صغيرة في مجالات لها أهميتها في مساندة القطاعات المختارة. وإلا ـ نظراً لتشابك القطاعات مع بعضها البعض ـ قد تحدث اختناقات تكون لها تأثير عكسي على عملية التنمية. وتدريجياً تتسع قاعدة التنمية القطاعية وتتعدد القطاعات الرائدة حتى يصل المجتمع في نهاية الأمر إلى القاعدة العريضة للتوازن. ويتحقق ذلك في إطار زمني يتحدد بناء على واقع كل دولة وإمكانياتها المتاحة من موارد طبيعية ومالية وبشرية بالإضافة إلى طاقة المجتمع الاستيعابية لعمليات التنمية الشاملة في إطارها التوازني.

وغني عن البيان أن هذا الطريق أيضاً ليس بالسهل تنفيذه حيث يجب التعرف على البدائل الاستثمارية المتاحة والتي تعطي دفعة قوية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى الاختيار بين تلك البدائل وتحاشي حدوث اختناقات تعرقل سير عملية التنمية.

وختاما فإن الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها الدول النامية يجب أن تنبع من بيئتها وتتلاءم مع ظروفها ومدى توفر الموارد الاقتصادية بها ونوعيتها وليس على مجرد نظريات وآراء بعض المفكرين التي قد تصلح لبيئة معينة بينما لا تصلح لبيئة أخرى.

الجزء الثاني
استراتيجية التنمية في المملكة العربية السعودية

على ضوء هذا العرض للنواحي النظرية لاستراتيجيات التنمية يمكن لنا أن نستعرض استراتيجية التنمية في المملكة وأي اتجاه سلكته لتحقيق أهداف الخطة الثانية بالذات في ضوء هذه الاعتبارات النظرية.

وحيث أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي مجهود مستمر تبنى على معطيات معينة للاقتصاد القومي وللمجتمع وتتغير تبعا لتغير تلك المعطيات كما تنطلق من الخصائص الهيكلية لهما. فمن أجل تصور هذه العملية، ورسم السياسات والاستراتيجيات المناسبة لأحداثها وتحقيقاً لأهدافها في المجتمع السعودي فإنه يجدر بنا أن نتعرف على المعالم الرئيسية للاقتصاد السعودي والوقوف على أهم العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة في تنميته.

هذه المعالم يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١) يعتبر الاقتصاد السعودي من الاقتصاديات النامية بالرغم من الارتفاع النسبي لمستوى الدخل القومي الفردي. فالاقتصاد والمجتمع السعودي يعتمدان بالدرجة الأولى على إيراد البترول الذي يمثل المصدر الأول للثروة والدخل والمحرك الأساسي للتجارة الخارجية، وكنتيجة لذلك يعاني الاقتصاد السعودي من ضيق القاعدة الإنتاجية حيث تساهم القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات بنسب ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي.

٢) يعتبر قطاع الزيت قطاعا متقدما ومتطوراً بدرجة كبيرة مستخدماً لأحدث الوسائل الإنتاجية وعمالة ذات كفاءة إنتاجية عالية. وذلك بالمقارنة بقطاعات الإنتاج الأخرى التي تعاني من صغر حجمها وبدائية الوسائل الإنتاجية المستخدمة بها مما يؤثر على انخفاض إنتاجية تلك القطاعات.

٣) يتميز الاقتصاد السعودي بكونه اقتصاداً حراً يضمن الحرية للأفراد والجماعات في تعاملها ومعاملاتها بحيث تتفق هذه الحرية من المصلحة الاجتماعية العليا للبلاد. كما أنه اقتصاد مفتوح ويعتمد إلى حد كبير على الاستيراد في سد كثير من احتياجاته مما يعرضه لتقلبات الأسعار الخارجية وهذا بدوره يضطره لاستيراد التضخم السعري من الدول الصناعية إلى السوق المحلية، الذي يؤدي بالطبع إلى ارتفاع في تكلفة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤) يعتبر الاستقرار السياسي والاجتماعي من أهم نقاط القوة في الاقتصاد والمجتمع السعودي، هذا الاستقرار الذي يساعد في دفع عملية التنمية واستمراريتها طالما وأن السلطة قد أخذت على عاتقها تحقيق هذا الهدف لرفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع.

٥) يحتاج الجهاز الإداري إلى دعم وتقوية لزيادة مرونته وفاعليته في تنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها. خاصة وأن عملية التنمية تعتمد إلى حد كبير على القطاع العام (القطاع الحكومي) لكونه المسيطر على قطاع البترول مما يمكنه من رسم استراتيجيات التنمية ولكن في نفس الوقت يلقى عليه العبء الأكبر لأحداثها.

٦) يعاني الاقتصاد السعودي من قلة في المهارات والخبرات الوطنية الأمر الذي يتطلب العناية الكبيرة بتنمية القوى البشريه وحسن استغلالها.

٧) بالرغم من توافر كثير من الإحصائيات والبيانات عن الاقتصاد والمجتمع السعودي في الآونة الأخيرة، إلا أن القاعدة الاحصائية تحتاج إلى تطوير لحاجة عملية التخطيط إليها. وهنا يأتي دور الجامعات ورجال البحث في المساهمة الفعالة في هذا المجال.

إن هذه المعالم الرئيسية للاقتصاد القومي السعودي تنم بوضوح عن أهمية الحاجة إلى الاسراع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق رسم واتباع سياسات واستراتيجيات سليمة ترتكز جهودها أساساً حول استغلال العوامل الإيجابية للاقتصاد السعودي وإزالة العوامل السلبية التي تشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية.

وفيما يلي نستعرض الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها المملكة في تخطيط مسيرة التنمية بها وخاصة بالنسبة لخطة التنمية الثانية **١٣٩٥ ـ ١٤٠٠**هـ وملاحظاتنا عليها.

تركزت الأهداف العامه لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية والموضحة في خطة التنمية الأولى **١٣٩٠ / ١٣٩٥** وخطة التنمية الثانية **١٣٩٥ / ١٤٠٠**هـ، على الحفاظ على القيم الدينية والاخلاقية للمجتمع السعودي ورفع مستواه المعيشي مع تأمين متطلبات الأمن الوطني وتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فعددت الخطة الثانية تلك الاهداف مفصلة على النحو التالي(١٧):

١) الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية الإسلامية.

٢) تعزيز الدفاع عن المملكة واستمرار ترسيخ الأمن الداخلي فيها.

٣) تحقيق (والحفاظ على) معدل مرتفع للنمو الاقتصادي عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية والحصول على أقصى قدر من إيرادات الزيت خلال أطول فترة ممكنة مع الحفاظ على الموارد القابلة للنضوب.

٤) تخفيف اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها من الزيت الخام عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية للمملكة.

---

(١٧) وزارة التخطيط ـ **خطة التنمية الثانية ١٣٩٥/ ١٤٠٠هـ**، الرياض، ص ٢٨.

٥) تنمية القوى البشرية عن طريق التوسع في التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي .

٦) زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة .

٧) بناء التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة المحددة أعلاه .

وهذه الأهداف والمباديء التي تسترشد بها المملكة في مسيرتها نحو التنمية سوف تتم في إطار من الحرية الاقتصادية :

« . . . . حيث تترك الدولة جزءا كبيرا من عمليات إنتاج وتوزيع السلع والخدمات للأفراد والجماعات وتضمن لها الحرية في تعاملها ومعاملاتها وفي الوقت الذي تستمر فيه المملكة ضمن مباديء نظام الاقتصاد الحر وتشجع القطاع الخاص على القيام بدور أساسي في الإسراع بالنمو وتنمية البلاد فإنها ستتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتجعل نظام السوق الحر يتفق مع المصحلة الاجتماعية العليا للبلاد » (١٨) .

وهكذا فإنه وإن كانت الحرية الاقتصادية هي أساس النظام الاقتصادي السعودي فإن السلطة في البلاد تمشياً مع المباديء الإسلامية السمحاء تعطي لنفسها الحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن تكفل حرية الفرد الاقتصادية والاجتماعية في إطار من النظم التي تضمن في نفس الوقت مصلحة الجماعة .

ولمعرفة الاستراتيجية التي تتبعها خطط التنمية لتحقيق تلك الأهداف سنركز على الخطة الثانية باعتبارها تمثل فترة حديثة وأنها تعتبر أكثر شمولا وتفصيلاً من الخطة الأولى . تلك الاستراتيجية تمثلت في ثلاثة عناصر(١٩) :

١) تنويع القاعدة الاقتصادية

وذلك عن طريق التركيز على زيادة الإنتاج الصناعي الذي يعتمد أساسا على الغاز الطبيعي والموارد المعدنيه بالدرجة الأولى وتشجيع الاستثمارات الفردية والمشاركة في الصناعات الأخرى التي لا تعتمد على الزيت مع منح الحوافز الخاصة كالقروض وتقديم الأجهزة الأساسية والخدمات المعاونة ـ وكذلك دعم الإنتاج الزراعي عن طريق الأبحاث والدراسات ومنح القروض وإعطاء التسهيلات التي من شأنها تشجيع الإنتاج الزراعي .

---

(١٨) خطة التنمية الثانية . . . ص ٣٠ .

(١٩) خطة التنمية الثانية . . . ص ص ١٠٠ ـ ١٠٢ .

٢) سرعة تنمية الموارد البشريه في المملكة

وتشتمل على دعم القوى العاملة بزيادة عدد العاملين من السعوديين وغير السعوديين ورفع الكفاية الإنتاجية للعاملين عن طريق التعليم والتدريب وإنشاء بيئة صالحة للعمل مع مرونة تحويل العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى التي تتزايد فرص التوظيف فيها بمستويات أعلى من الإنتاجية والدخل.

٣) التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة عن طريق:

أ ـ توزيع الاستثمارات الإنتاجية على أساس الموارد الطبيعيه والبشرية الخاصة بكل منطقة وعليه توزعت تلك الاستثمارات على خمس مناطق كما يلي:

١) القواعد الصناعية تتمركز في المنطقة الشرقيه والمنطقة الغربية أي على طول المناطق الساحلية للمملكة.
٢) المنطقة الوسطى (الرياض) عاصمة المملكة تطويرها كمركز إداري وتنمية الصناعات الخفيفة وتطوير المشاريع الزراعية ذات الحجم الكبير في المناطق الزراعية.
٣) تطوير الزراعة والمعادن في المنطقتين الشمالية والغربية والجنوبية.

ب ـ تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة:

١) زيادة رفع مستوى الخدمات التعليميه والصحية.
٢) تدعيم وتوسيع برامج الإعانات الاجتماعية بما في ذلك منح المعاشات لكبار السن وإعانات الأطفال.
٣) تنفيذ برنامج إسكان شامل.
٤) توسعة وتحسين نظام البلديات.

وأكدت خطة التنمية الثانية أن خطط تطوير القطاعات الإنتاجية وخطط التنمية الاجتماعية تدعم بعضها بعضا(٢٠).

«فالبرامج الخاصة بزيادة الدخل الحقيقي للأسرة والرفاهية الاجتماعية ستدعم برامج زيادة الإنتاجية الصناعية والزراعية عن طريق توسعة حجم السوق وستساهم أيضا في تطوير القوى العاملة الأحسن تعليماً والأكثر خبرة هذا بالإضافة إلى أن برامج تطوير الصناعة

(٢٠) **خطة التنمية الثانية... ص ١٠٥.**

والزراعة ستعمل على دعم برامج زيادة دخل الأسرة والرفاهية الاجتماعية بتقديم فرص للتوظيف بأجر أحسن ولعدد أكبر من السكان.

وستدعم برامج تنمية القطاعات الأخرى الاستراتيجيات السابقة، إذ تهدف الخطة إلى تطوير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكة النقل والتوسع في نشر الكهرباء في المملكة تحت ظل نظام وطني وتطوير موارد المياه لمقابلة المتطلبات السكانية والصناعية والزراعية والتطوير المستمر للتجهيزات الأساسية للتجارة في المملكة لمقابلة ازدياد النشاط التجاري الناتج عن النمو المضطرد في اقتصاد المملكة.

وتحتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة إلى الجهود الكبيرة والشاقة لكل من الحكومة والأفراد، وينطبق هذا القول على المملكة كما ينطبق على الدول الأخرى برغم ما أفاء الله على المملكة من موارد مالية غير عادية وقد تكون مشكلات التنمية بالمملكة العربية السعودية مختلفة عن تلك التي تظهر في الدول الأخرى إلا أن هذا لا يعني أنها ستكون أسهل في التغلب عليها».

ومن ثم، وضعت الخطة التوقعات التالية التي يرى ضرورة تحقيقها من أجل نجاح استراتيجية المملكة في فترة الخطة **١٣٩٥ ـ ١٤٠٠** هـ وما بعدها(٢١):

١) الإدارة الحريصة للموارد الهيدروكربونية لتتمكن من الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد المحلية والاجتماعية والاقتصادية للمملكة في الأجل الطويل وفي نفس الوقت مواجهة احتياجات المملكة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢) الموافقة على استقدام القوى العاملة الأجنبية إلى المملكة والتي يحتاج إليها للمعاونة في تنفيذ أعمال التشييد والبرامج الأخرى المتوقعة خلال الخمس سنوات القادمة.

٣) استمرار الهجرة الداخلية من الجهات الزراعية إلى المناطق الحضرية والصناعية.

٤) إعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التنمية بصفة خاصة في تطوير القطاعات الإنتاجية وستعمل الحكومة قصارى جهدها لتشجيع ودعم القطاع الخاص.

٥) إزالة المعوقات التي قد تنشأ بسبب زيادة معدل النمو غير العادي المتوقع للنشاط الاقتصادي. وفي حالة عدم إمكانية إزالة هذه المعوقات في الأجل القصير تعاد جدولة البرامج والمشروعات حسب الأولويات الوطنية.

---

(٢١) خطة التنمية الثانية. . . ص ١٠٦.

٦) تحسين سرعة وفعالية التخطيط الحكومي، اتخاذ القرارات، إجراءات التنفيذ وإصلاح كثير من الإجراءات الحالية. كما يستدعي الأمر إنشاء مؤسسات عامة أو تطوير بعض النواحي الخاصة بالمؤسسات الحالية.

٧) الاستخدام الكفء لبرامج التعاون الدولي والتي تمكن المملكة من الحصول على الخبرات الخاصة بالإداريين والعمال المهرة والمعرفة الفنية.

٨) السياسات المالية والنقدية السليمة التي بموجبها يمكن مكافحة التضخم المالي المحلي وكذلك استخدام احتياطيات المملكة المتزايدة بطريقة فعالة في التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار استقرار النظام النقدي العالمي.

بعد هذا العرض لأهداف واستراتيجية التنمية في المملكة وتوقعات الخطة من إجراءات ضرورية لضمان نجاح الاستراتيجية، نتناول فيما يلي بصورة موجزة ملاحظاتنا على هذه السياسات والاستراتيجيات:

١) عند وضع الاستراتيجيات لم تحاول الخطة أن تذكر أياً من هذه الاستراتيجيات لها الأولوية في عملية التنمية. وقد يكون ذلك مقصوداً خاصة تأكيدها على أن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تدعم بعضها بعضا.

٢) إن الاهتمام باتباع أسلوب توزيع الاستثمارات على أكبر قاعدة ممكنة من الاقتصاد القومي في هذه الفترة بالذات من فترات التنمية بالمملكة، واضح في الخطة (نمو متوازن) بدلاً من أسلوب التركيز على قطاع واحد من القطاعات الرائدة (نمو غير متوازن)، كما اتضح في السابق ذكره. كما روعي ترابط القطاعات ببعضها البعض وتأثيرها على توسعة حجم السوق. وإن كانت الخطة تولي لقطاع الصناعة اهتماماً أكبر من القطاع الزراعي إلا أن ذلك قد يرجع إلى أن ظروف المملكة الطبيعية والمناخية تعترض التنمية الزراعية السريعة(٢٢). وما نود ذكره هنا هو أن خلق القاعدة الصناعية وتطويرها يجب أن يكون أساسها التنويع في الصناعات المخطط القيام بها. وقد يكون مقبولاً في المدى القصير القيام ـ كما بيَّنت الخطة ـ بالصناعات البتروكيماوية والتي تعتمد أساساً على البترول وتلك التي تعتمد على الموارد المعدنية وذلك لاستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة بالمملكة. ولكن للعمل من أجل المدى الطويل يجب تنويع الصناعات الوطنية انطلاقاً من مبدأ تنويع مصادر الدخل.

---

(٢٢) انظر خطة التنمية الثانية بالنسبة للمشكلات التي تواجه التنمية الزراعية، ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

٣) تنمية القوى البشرية حظيت أيضا باهتمام كبير في الخطة، إلا أنه من الملاحظ أنها جاءت في المرتبة الثالثة بين قطاعات التنمية الأربعة بعد التجهيزات الأساسية وتنمية الموارد الاقتصادية، بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية في الخطة الأولى وذلك من حيث حصتها في إجمالي المتطلبات المالية. انظر الجدول المرفق. هذا بالإضافة إلى انخفاض تلك الحصة في الخطة الثانية عن ما كانت عليه في الخطة الأولى.

بجانب ذلك، فإننا نعتقد أن القوى البشرية بالمملكة تحتاج، ليس فقط إلى تنمية ولكن إلى حسن استغلال وترشيد لتلك القوى بحيث يمكن استغلالها استغلالاً سليماً. وبالرغم من عدم توافر البيانات الدقيقة عن مدى استغلال القوى البشرية في المملكة، إلا أنه يمكن الافتراض، وبدرجة كبيرة من الصحة، أن هناك قوى عاملة سعودية غير مستغلة الاستغلال الكامل. ومن هنا، فإنه ربما تكون الخطة ذاتها تقصد من وراء عبارة تنمية الموارد البشرية، أنه بالإضافة إلى التنمية والتطوير في الموارد البشريه، حسن استغلال وحسن توجيه لتلك الموارد. والأمل كبير في أن تحتوى استراتيجية خطة التنمية الثالثة على وضوح أكثر للكيفية التي سيتم بها حسن استغلال وترشيد بجانب التطوير في هذه الموارد الهامه.

٤) إيمانا بدور التجهيزات الأساسية، رأس المال الاجتماعي، (النقل ـ وسائل المواصلات ـ البلديات ـ الإسكان) فقد حظي هذا القطاع بنصيب الأسد من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له في الخطتين الأولى والثانية. إلا أنه من الملاحظ أن حصة هذا القطاع في إجمالي اعتمادات الخطة قد انخفض من ٢٥,١٪ في الخطة الأولى إلى ٢٢,٧٪ في الخطة الثانية. انظر الجدول المرفق. هذا بالرغم من أن مخصصاته المالية قد زادت بمقدار ثمانية أضعاف ما كانت عليه في الخطة الأولى. إلا أن هذه الزيادة في الاعتمادات المالية إنما تعكس الزيادة التي حدثت في حجم الخطة الثانية عن الخطة الأولى كما هو متوقع. وكما صرح معالي وزير التخطيط فإن حجم الاستثمارات الموظفة في هذا القطاع سوف تقل أيضا في الخطة الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥(٢٣). ولقد اعتمد في ميزانية عام ١٤٠٠ / ١٤٠١ هـ مخصص مالي أقل للتجهيزات الأساسيه عن عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ.

٥) من ضمن الأمور التي تراها الخطة ضرورية لتدعيم نجاح استراتيجية المملكة في ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ وما بعدها هو «استمرار الهجرة الداخلية من الجهات الزراعية إلى المناطق الحضريه والصناعية» . . . . وقد يفهم من هذا أن هناك ـ كما في كثير من الدول النامية المكتظة بالسكان ـ بطالة مقنعة أو موسمية في المناطق الزراعية وبالتالي يجب تشجيعها على

---

(٢٣) انظر حديث معالي وزير التخطيط ـ جريدة الجزيرة ـ العدد ١٨٠١ وتاريخ ١٤ جمادي الأولى ١٤٠٠ هـ ص ١٠ ـ ١١.

الهجرة لاستيعابها في القطاع الصناعي والمناطق الحضريه. وأشك في أن يكون هذا هو الحال فعلا(٢٤)، بالإضافة إلى الاهتمام الذي تبديه الخطة في العمل على توفير المنتجات الزراعية ولتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي بالمملكة وتشجيعه بكافة الطرق. وإذا كان الأمر كذلك فإنني أجد تناقضاً في تحقيق الهدفين دفعة واحدة.

وحتى ولو أن هناك بطالة تتمثل في أي نوع (مفتوحة، مقنعة، موسمية) في القطاع الزراعي والمناطق الريفية، فإن تحقيق هدف تنمية القطاع الزراعي (آخذين في الاعتبار المعوقات الطبيعية والمناخية التي تجابه هذا القطاع) يستوجب العمل على خلق الحافز لدى هذه العمالة في الاستقرار واستغلال الحوافز التي تقدمها الدولة لتنمية هذا القطاع.

٦) بالرغم من أهمية تطوير الجهاز الإداري للدولة لنجاح عملية التنمية كما نصت عليه الخطة في أجزاء مختلفه منها، فإنه من الملاحظ أنه لم يذكر ضمن استراتيجيات التنمية هذا بالإضافة إلى أن حصته في الاعتمادات المالية في الخطة الثانية انخفضت بنسبة كبيرة من ١٨,٦٪ من اعتمادات الخطة الأولى إلى ٧,٧٪ من اعتمادات الخطة الثانية انظر الجدول المرفق.

ختاما فإنه كما يوضح الجدول المرفق فإن المتطلبات المالية لخطة التنمية الثانية من الميزانية العامة تصل إلى حوالي . . . ٤٩٨, مليون ريال، أي تسعة أضعاف النفقات المقدرة لخطة التنمية الأولى تقريبا. وحيث أن الموارد المالية لا تعتبر من عوائق التنمية إلا أن هناك عوائق عديدة أشرنا إلى بعض منها في الصفحات السابقة كما بينتها خطة التنمية.

وكما أوضحت الخطة بأنها تشجع القطاع الخاص عن طريق الحوافز العديدة التي تقدمها الدولة له في جميع المجالات، إلا أنها لم تتضمن أية اعتمادات مالية ولا تقديرات بحجم هذا القطاع ونسبة مساهمته في الخطة. ومن ثم، يمكن القول بأن الخطة تشتمل على مشاريع وبرامج وسياسات يقع عبء تنفيذها على القطاع العام.

---

(٢٤) تقول الخطة من المفترض أن الأيدي العاملة في قطاع الزراعة قد انخفضت بنسبة ٨, ٠٪ سنويا من ٤٤٥٨٠٠ عامل أو ٤, ٤٠٪ من مجموع القوى العاملة على الصعيد القومي عام ١٣٩٠ إلى ٤٢٦١٠٠ أو ٢٨٪ من القوى العاملة عام ١٣٩٥ هـ. وقد ظهر هذا الانخفاض في كثرة الأراضي الزراعية المهجورة ووجود بعض القوى التي تعاني من نقص جزئي في عدد سكانها وخاصة في المنطقة الجنوبية الغربية، والأسباب الرئيسية لذلك هي انخفاض الدخل الحقيقي من الزراعة وتزايد فرص العمالة التي تدر دخلا أفضل في القطاعات الأخرى «خطة التنمية الثانية» ص ٧٥ - ١٧٦ وحتى لو أن الخطة تعني تنمية القطاع الزراعي عن طريق الملكية الزراعية إلا أن ذلك يتطلب شروطا كثيرة اعتقد أنها غير متوفرة بالمملكة وأهمها كبر حجم الحيازات الزراعية لاستخدام تلك الوسائل في الزراعة. انظر خطة التنمية الثانية ص ١٧٦ - ١٧٧.

إن تنفيذ هذه الخطة الطموحة لن يكون سهلاً . وإن أعمال المتابعة السنوية عند تنفيذها له فعالية كبيرة من حيث تحديد العقبات والمعوقات التي تواجه التنفيذ، كما توضح أي المجالات التي قد حققت إنجازات فاقت الأهداف المحددة لها في الخطة . . ونحن على قرب انتهاء هذه الخطة وعلى أبواب خطة ثالثة ـ لنأمل أن تكون الاستراتيجية التي وضعت لها قد أخذت في الاعتبار بعض الدروس من تجارب الخطتين الأولى والثانية .

مقارنة بين إجمالي المتطلبات المالية لخطتي التنمية الأولى والثانية

(بملايين الريالات)

	الخطة الأولى		الخطة الثانية		نسبة الخطة
	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	الثانية للأولى
تنمية الموارد الاقتصادية	٦٠٣٣,٣	١٠,٧	٩٢١٣٥,٠	١٨,٥	١٥,٣
تنمية الموارد البشرية	١٠١٩٨,٧	١٨,١	٨٠١٢٣,٩	١٦,١	٧,٩
التنمية الاجتماعية	٢٤٤٣,٠	٤,٤	٣٣٢١٨,٨	٦,٧	١٣,٦
إنشاء التجهيزات الأساسية الفيزيقية	١٤٠٨٦,٨	٢٥,١	١١٢٩٤٤,٦	٢٢,٧	٨,٠
المجموع الفرعي للتنمية	٣٢٧٦١,٨	٥٨,٣	٣١٨٤١٦,٣	٦٣,٩	٩,٧
الإدارة	١٠٤٦٦,٥	١٨,٦	٣٨١٧٩,٢	٧,٧	٣,٧
الدفاع	١٢٩٩٤,٧	٢٣,١	٧٨١٥٦,٥	١٥,٧	٦,٠
المساعدات الخارجية واعتمادات الطوريء وإعانات الأغذية والاحتياطي العام	-	-	٦٣٤٧٨,٢	١٢,٧	-
المجموع الفرعي	٢٣٤٦١,٢	٤١,٧	١٧٩٨١٣,٩	٣٦,١	٧,٧
المجموع الكلي	٥٦٢٢٣,٠	١٠٠,٠	٤٩٨٢٣٠,١	١٠٠,٠	٨,٩

ملحوظة : تم تعديل مبالغ خطة التنمية الأولى طبقا لأسعار ١٣٩٤ / ٩٥ (كما استخدمت في تقديرات خطة التنمية الثانية بصفة عامة فيما عدا بعض التقديرات طويلة الأمد التى تضمنت عوامل تضخمية) .

المصدر: وزارة التخطيط ـ خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية .

الخلاصة

إن أسلوب الدفعة القوية يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر التنمية لضرورتها في معالجة الواقع الذي تعيش فيه كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر لتنقلها من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. والمملكة العربية السعودية بالرغم من ارتفاع مستوى الدخل القومي الفردي بها فإنها تعتبر من الدول النامية التي تحتاج إلى هذه الدفعة القوية لكي تحقق مرحلة من النمو تؤهلها للانطلاق والتغلب على كثير من الصعوبات التي تقف في طريق التنمية بها.

ولكن نجاح هذه الدفعة القوية في تحقيق مرحلة النمو الذاتي يقتضي أن تنبني على أساس من استراتيجية ملائمة للإمكانيات المتاحة لكل دولة.

فهناك استراتيجية النمو المتوازن التي تنادي ببذل حد أدنى من الجهد الانمائي، تتحدد بدفعة قوية تتم عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وتوفير الاستثمارات اللازمة وتوزيعها على أكبر قاعدة ممكنه من القطاعات، بحيث تتقدم مختلف القطاعات في توازن، ويتحقق في نفس الوقت اتساع كبير وشامل في نطاق السوق.

وهناك استراتيجية النمو غير المتوازن التي تتفق مع استراتيجية النمو المتوازن في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية في برنامج استثماري كبير ولكن يجب أن يتم ذلك عن طريق التركيز على قطاع رائد من قطاعات الاقتصاد القومي يستطيع أن يحض على الاستثمار في قطاعات أخرى.

وإن كانت هاتين الاستراتيجيتين واللتين تم عرضهما وتحليلهما في هذه المقالة، يختلفان من حيث الأسلوب والنمط الواجب اتباعه لتحقيق مرحلة النمو الذاتي، إلا أنهما في الواقع يلتقيان في نهاية الأمر في تحقيق التنمية الشاملة التي ترتكز على النمو المتوازن قطاعياً ومكانياً (أي على مستوى القطاعات وعلى كافة أجزاء الحيز الوطني). فأسلوب التنمية غير المتوازن الذي ينادي بالتركيز على قطاع رائد يعني أيضا القيام ببرامج استثماريه في قطاعات أخرى في نفس الفترة الزمنية بالقدر الذي يحافظ على التشابك الفني القطاعي ولمنع الاختناقات في مسيرة عملية التنمية، وتدريجياً تتسع قاعدة التنمية القطاعية وتتعدد القطاعات الرائدة حتى تصل الدولة في نهاية الأمر إلى القاعدة العريضة للتوازن، ويتحقق ذلك في إطار زمني يتحدد بناء على واقع كل دولة وإمكانياتها المتاحة بالإضافة إلى طاقة المجتمع الاستيعابية لعمليات التنمية الشاملة في إطارها التوازني.

وباستعراض استراتيجية التنمية التي رسمتها الخطة الثانية للتنمية في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف الخطة نجد أن المملكة قد اتخذت من أسلوب النمو المتوازن أساساً لتحقيق تلك الأهداف بدلا من أسلوب التركيز على قطاع واحد من القطاعات الرائدة (نمو غير متوازن) . كما روعي أيضا ترابط القطاعات ببعضها البعض وتأثيرها على توسعة حجم السوق وهو الأساس الذي بني عليه مؤيدو استراتيجية النمو المتوازن حججهم في اتباع هذا الأسلوب .

المراجع

- وزارة التخطيط، **خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ**، الرياض، المملكة العربية السعودية .

Higgins, B. (1959) *Economic Development,* New York, W.W. Norton and Co. Inc.

Hirschman, A. (1958) *The Strategy of Economic Development,* New Haven, Yale University press.

Kindleberger, C.P. (1965) *Economic Development, 2nd* ed., New York, McGraw - Hill Book Co.

Leibenstein, H. (1954) *A Theory of Economic - Demographic Development,* Princeton, Princeton University Press.

Marshall, Alfred (1952) *Principles of Economics, 8th* ed., Macmillan and Co. Ltd.

Nelson, R.R. (1956) "A Theory of the Low - Level of Equilibrium Trap" *American Economic Review,* December, pp. 894–908.

---------- (1960) "Growth Models and the Escape from the low - level Equilibrium Trap, the case of Japan," *Economic Development and Cultural Change,* April, pp. 378 - 386.

Nurkse, Ragnar (1953) *Problems of Capital Formation in Under - developed countries,* Oxford.

Rosenstein - Rodan, P.N. (1943) "Industralization of Eastern and Southern Europe," *The Economic Journal.* pp. 204 - 207.

---------- (1961) *Notes on the Theory of the "Big Push"*, Printed in Howard S. Ellis (ed.) *Economic Development for Latin America,* Macmillan and Co. Ltd. London, St. Martin's Press, N.Y., pp. 57 - 66.

Scitovsky (1959) "Growth Balanced or Unbalanced?" in: Moses Abramovitz et al,. (eds) *The Allocation of Economic Resources,* Stanford.

Singer, H.W. (1958) "The Concept of Balanced Growth and Development: Theory and Facts"., *University of Texas Conference of Economic Development.* April.

Singer, H.W. (1964) *International Development: Growth and Change,* New York: McGraw - Hill Book Co.

Streeten, P. (1963) "Balanced Versus Unbalanced Growth", *The Economic Weekly,* April 20, pp. 669 - 710.

Development Strategy Concept and Analysis: With Special Reference to Saudi Arabia

Dr. Fayez I. Al-Habib

Economic Department, College of Administrative Sciences, University of Riyadh, Riyadh, Saudi Arabia.

In this article two theories of development strategy have been presented and analyzed: The Balanced Growth Theory and the Unbalanced Growth Theory.

Focusing on relationships among the sectors of an economy, the Balanced Growth theory, recommends similtuneous investment to be spread over as many sectors of the economy as possible; so that one industry or one sector can provide a market and source of supply for another.

Arguing that the developing countries do not have the required resources needed to attain balanced growth such as capital, skills and enterpreneurship, the Unbalanced Growth Theory advocates concentrating development efforts on strategically selected industries or sectors of the economy that will set up stimuli and pressures for other sectors later.

Although these two strategies differ on the aproach or the strategy of growth at the early stage of development, they both aim at balance when the economy reaches a self-sustained stage.

The article concludes that the choice of either strategy or any other, that should be followed by a given country should depend on

the availability of resources, the stage of development and the political and social conditions prevailing in that country.

Against these theoritical background the article examined and analyzed the development strategy of the Saudi Second Five - Year Plan 1395-1400 H. Focusing on the enlargment of the size of the market, and spreading investment on all sectors and regions, it was quite clear to conclude that the balanced growth strategy was adopted by the plan.